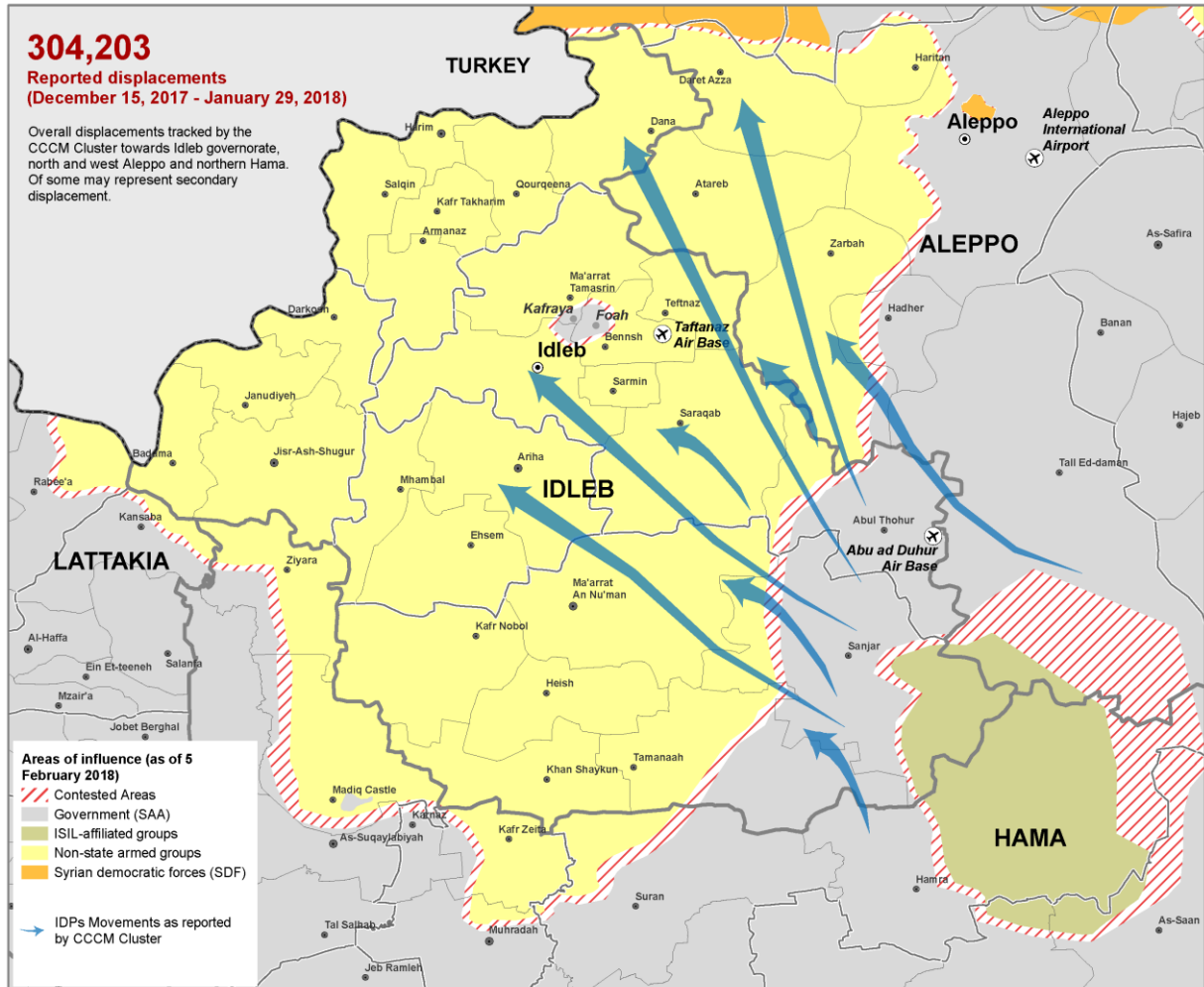


أهم الأحداث

- لا تزال الأعمال القتالية في محافظة إدلب تتسبب في سقوط ضحايا وموجات نزوح في صفوف المدنيين. وقد تأثرت بلدة سراقب والقرى المحيطة بها أكثر من غيرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تشير التقارير الواردة إلى أن معظم سكان البلدة قد نزحوا منها.
- لا تزال الهجمات التي تستهدف البنية التحتية المدنية مستمرة في محافظة إدلب، وقد تم الإبلاغ عن عشر هجمات على الأقل على مرافق الرعاية الصحية خلال الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 6 شباط/فبراير. وتفيد التقارير الواردة بأن المدارس والأسواق المحلية، فضلاً عن البنى التحتية للمياه والصرف الصحي، قد تأثرت أيضاً بالأعمال العدائية.
- تتبعت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها إجمالاً 304,203 حالة نزوح (قد يكون بعضها نزوحاً متكرراً) خلال الفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر إلى 29 كانون الثاني/يناير. ومن هذا المجموع، تم تعقب 272,861 حالة نزوح من ريف إدلب الجنوبي إلى وسط وشمال إدلب.
- وفي منطقة عفرين، يتواصل النزوح الداخلي من المجتمعات الحدودية إلى الجزء الأوسط من منطقة عفرين. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 15,000 و30,000 شخص قد نزحوا منذ 20 كانون الثاني/يناير؛ ومع ذلك، يصعب التحقق من هذه الأرقام نظراً لعدم وجود آلية رسمية لتتبع النازحين، ومحدودية وجود المنظمات الإنسانية في تلك المنطقة.



1.1. محافظة إدلب

ما زال الوضع في محافظة إدلب متقلباً للغاية، وقد تم الإبلاغ عن تصاعد حدة القتال بين قوات الحكومة السورية والفصائل المسلحة من غير الدول. منذ أواخر كانون الثاني/يناير، تكثفت الأعمال القتالية في منطقة سراقب بدرجة كبيرة. وبينما كانت ناحية سراقب من المناطق التي استقبلت أكبر عدد من النازحين من ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الشمالي خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تشهد المنطقة نفسها عمليات نزوح كبيرة من جراء القتال الدائر. وفي 2 شباط/فبراير، حاولت منظمة غير حكومية محلية إرسال 10 مركبات إلى بلدة سراقب لإجلاء المدنيين المتبقين؛ إلا أنها لم تتمكن من القيام بذلك بسبب القصف المستمر للطرق. ومع ذلك، تمكنت إحدى فرق المنظمة غير الحكومية من دخول البلدة وتوزيع حصص غذائية جاهزة للأكل على المدنيين المتبقين الذين لم يحصلوا إلا على فرص محدودة جداً لشراء السلع خلال الأيام الماضية بسبب إغلاق أسواق ومحلات المدينة.

ولا تزال التقارير ترد عن سقوط ضحايا من جراء الأعمال العدائية الجارية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أبلغت مصادر إعلامية محلية عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، عقب غارات جوية على سوق في بلدة أريحا في ريف إدلب الجنوبي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن أضراراً لحقت بإحدى مدارس بلدة أريحا جراء نفس الهجوم. وفي 31 كانون الثاني/يناير، أبلغت مصادر إعلامية محلية عن وفاة امرأة وطفلها عقب سقوط صاروخ على منزلهما في بلدة سراقب.

وفي 1 شباط/فبراير، أبلغت مصادر محلية عن مقتل أربعة أشخاص، بينهم امرأة وطفل، في غارات جوية على بلدة سراقب. وكان مبنى المجلس المحلي في البلدة قد خرج من الخدمة بسبب الأعمال القتالية. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أعلن المجلس أن البلدة قد أصبحت منطقة كوارث بسبب القصف الشديد الذي تشهده. وفي ريف حماة الشمالي، لقي ثمانية أشخاص مصرعهم جراء غارات جوية على بلدة كفر نبودة. وفي ريف حلب الجنوبي، قُتل ستة أشخاص، من بينهم ثلاثة أطفال وامرأة، خلال غارات جوية على قرية أباد، في حين لقي سبعة أشخاص حتفهم، من بينهم ثلاثة أطفال وامرأة، في غارات جوية على قرية جزرابا.

وفي 2 شباط/فبراير، أشارت التقارير الواردة من ريف إدلب الشرقي بأن الغارات الجوية على بلدة كفر عميم قد ألحقت أضراراً بمحطة ضخ المياه هناك مما جعلها غير صالحة للعمل. ونتيجة لهذا الهجوم، فقد حوالي 18,000 شخص إمكانية الحصول على مياه الشرب. وفي ريف حلب الغربي، أبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية عن غارة جوية على قرية كفر حلب. واستهدفت الغارة الجوية، التي أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة آخرين بحسب ما ورد، منطقة تبعد 700 متر عن مركز استقبال مدعوم من منظمات غير حكومية. والجدير بالذكر أن هناك عدة مراكز استقبال تدعمها المنظمات غير الحكومية في شمال غرب سورية، وهي تلعب دوراً رئيسياً في تقديم المساعدة إلى النازحين.

وفي 3 شباط/فبراير، ازدادت حدة القصف بشكل ملحوظ. وكررت مصادر محلية أن عشرة أشخاص قد قُتلوا في بلدة خان السبل بعد سقوط عدة صواريخ بالستية على البلدة. وفي وقت لاحق، أعلن مجلس خان السبل المحلي أن البلدة قد تحولت إلى منطقة كوارث بسبب الدمار الواسع الذي شهدته بعد أسابيع من القصف. وفي بلدة معصران، أفادت التقارير الواردة بأن البراميل المتفجرة قد أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص، وأن الغارات الجوية على بلدة سراقب قد أسفرت عن سقوط ستة قتلى.

وفي 4 شباط/فبراير، أسفر القصف الجوي لبلدة كفر نبل عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 40 آخرين، من بينهم مدير مديرية حماية التعليم. وفي اليوم نفسه، أفادت منظمة طبية غير حكومية تدعم مستشفى في محافظة إدلب أنها استقبلت 17 حالة اختناق ناجم عن هجوم على بلدة سراقب يُشتبه في أنه شمل استخدام غاز الكلور. غير أن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التحقق من طبيعة هذه الهجمات. وقد أفاد

الهلال الأحمر العربي السوري أن الغارات الجوية على مدينة إدلب قد دمرت مبنى متعدد الطوابق، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً وإصابة أشخاص عديدين بجروح.

وفي 5 شباط/فبراير، أفادت مصادر محلية أن قنابل يشتبه في احتوائها على مادة النابالم قد سقطت على قرية حيش في ريف إدلب الجنوبي. وذكرت مصادر محلية أن هذه الهجمات قد ألحقت أضراراً بمدريستين، إحداهما كانت غير صالحة للعمل. وذكرت وسائل الاعلام المحلية أن الغارات الجوية أسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص وإصابة عدد كبير من سكان مدينة إدلب وأن الغارات الجوية على مدينة سراقب قد أسفرت عن تدمير بنك الدم. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير بأن العديد من المدنيين أصيبوا بجراح جراء قصف مخيم أطمه للنازحين.

ونتيجة لتدهور الوضع الأمني في محافظة إدلب، علقت مديرية التربية والتعليم في إدلب أنشطة التعليم في جميع المرافق التعليمية بالمحافظة في الفترة من 5 إلى 7 شباط/فبراير، مع إمكانية تمديد التعليق في حالة عدم تحسن الوضع الأمني في المحافظة. وقد شهدت الأنشطة التعليمية في المحافظة انقطاعات متكررة بسبب الأعمال القتالية الجارية في الشهرين الماضيين.

استمرت الهجمات على المرافق الصحية في محافظة إدلب بتواتر مقلق. ففي الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 6 شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن وقوع تسعة هجمات على الأقل على المرافق الطبية. في 29 كانون الثاني/يناير، استهدفت غارة جوية أحد مستشفيات بلدة سراقب للمرة الرابعة في 10 أيام. وأصيب ثلاثة من العاملين في المجال الطبي، بينما قُتل مريضان وطفل واحد. وقد خرج المستشفى من نطاق الخدمة جراء هذا الهجوم. والجدير بالذكر أن هذا المستشفى كان يقدم 5,000 استشارة طبية ويجري 320 عملية جراحية شهرياً. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أصيب مركز رعاية صحية أولية مدعوم من المنظمات غير الحكومية في ناحية سراقب بأضرار هيكلية جراء غارة جوية. وكان مركز الرعاية الصحية الأولية، الذي أغلق بشكل مؤقت، يقدم 3,000 استشارة طبية شهرياً في المتوسط. وفي 1 شباط/فبراير، تأثر مستشفى في ناحية كفر زيتا بخمس ضربات جوية ألحقت به أضراراً هيكلية كبيرة. وكان المستشفى يقدم شهرياً في المتوسط 1,600 استشارة، ويقبل دخول 140 مريضاً، ويجري 60 عملية جراحية كبرى ويوفر 50 علاجاً للصدمة ذات الصلة بالحرب.

وفي 4 شباط/فبراير، أفادت منظمة غير حكومية طبية وأيضاً مديرية صحة إدلب أن العديد من الغارات الجوية استهدفت المستشفى الوطني في بلدة معرة النعمان، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بقسمي الطوارئ والحاضنات، فضلاً عن وحدة العناية المركزة. وعقب الهجوم، تم إجلاء الرضع من قسم الحاضنات في المستشفى إلى مرافق طبية أخرى في المحافظة. وفي اليوم نفسه، أصيب مرفق رعاية صحية أولية مدعوم من قبل منظمات غير حكومية في ناحية سراقب بأضرار هيكلية جراء غارة جوية. وكان المركز، الذي توقف عن العمل مؤقتاً في أعقاب الهجوم، يقدم 4,500 استشارة شهرياً في المتوسط. وفي ناحية معرة النعمان، أصيبت سيارتا إسعاف بأضرار جزئية جراء قصف جوي في 4 شباط/فبراير.

وفي 5 شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن سقوط أربعة صواريخ على الأقل على مستشفى الجراحة في بلدة كفر نبل، مما أدى إلى توقف المستشفى عن العمل. وأظهر التقرير الأولي أن أحد الفنيين قد أصيب بجراح. وفي اليوم نفسه، أفادت مصادر محلية أن مركزاً للرعاية الصحية الأولية في قرية مريخ قد خرج من الخدمة بسبب الغارات الجوية. وأخيراً، في 6 شباط/فبراير، أفادت مصادر محلية في محافظة إدلب أن مستشفى في قرية ترملا قد أصيب بأضرار كبيرة أثناء غارة جوية.

2.1. منطقة عفرين

لا يزال تدفق المعلومات القادمة من منطقة عفرين عن الوضع الإنساني محدوداً بسبب الانقطاع المستمر للإنترنت. ووفقاً لمصادر في المنطقة، لا يزال النزوح من المجتمعات الحدودية إلى بلدة عفرين مستمراً. وتفيد التقارير بأن معظم المنازل في بلدة عفرين تستضيف عدة أسر. كما فتحت المدارس والمساجد والمباني العامة لاستضافة الوافدين الجدد. وتشمل الاحتياجات الرئيسية للنازحين سلال الغذاء، والمراتب، والبطانيات، وحليب الأطفال والأدوية. والجدير بالذكر أن أنشطة التعليم في المنطقة معلقة في الوقت الحالي، وقد أثر هذا التعليق على ما يقدر بنحو 8,000 طالب في المرحلتين الإعدادية والثانوية من 50 مدرسة، وحوالي 40,000 طالب في المرحلة الابتدائية من 260 مدرسة في عفرين.

وفي 4 شباط/فبراير، أفادت مصادر محلية في ناحية أعزاز أن عدة قذائف سقطت في أرض خالية بين مخيمي الرسالة والريان، شرقي بلدة أعزاز، دون الإبلاغ عن سقوط ضحايا. وفي 3 شباط/فبراير، سقطت أربع قذائف على سوق محلية في بلدة أعزاز، وأسفر القصف عن إصابة تسعة أشخاص. وفي اليوم نفسه، علقت مديرية التربية والتعليم في أعزاز أنشطة التعليم في البلدة حتى بداية الأسبوع المقبل، لحين إجراء تقييم إضافي للوضع الأمني. وفي 5 شباط/فبراير، قيل إن القصف على مدينة أعزاز قد استهدف مركبة نقل مدنيين، مما أسفر عن مقتل طفل واحد وإصابة ستة أشخاص بجروح نُقلوا إلى المستشفيات في تركيا لتلقي العلاج، بحسب ما ورد.

النزوح والاستجابة الإنسانية

1.2. محافظة إدلب

تتبعت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها إجمالاً 304,203 حالة نزوح (ربما كان بعضها ثانوياً) خلال الفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر إلى 29 كانون الثاني/يناير. ومن هذا المجموع، تم تعقب 272,861 حالة نزوح من ريف إدلب الجنوبي إلى وسط وشمال إدلب.

ونظراً للطبيعة العاجلة لهذا الوضع، بدأت مجموعة عمل الصحة عقد اجتماعات أسبوعية مع الشركاء في محافظة إدلب لتنسيق جهود الاستجابة. وقد أفاد بعض شركاء مجموعة عمل الصحة بأن المرافق الصحية في بلدي الدانا ومعرفة النعمان وكذلك في مدينة إدلب قد أبلغت عن زيادة تتراوح بين 30 و50% في عدد الحالات. ويجري يومياً نقل العيادات المتنقلة، التي كانت مجموعة عمل الصحة قد أرسلتها في وقت سابق، إلى المواقع التي يوجد بها عدد كبير من النازحين. وتوفر العيادات المتنقلة في المتوسط 500 استشارة يومياً، في حين قامت فرق التحصين المتنقلة بتحصين 700 طفل. وقدمت منظمة الصحة العالمية أربع شاحنات محملة بالأدوية والإمدادات تكفي لتوزيع 188,200 جرعة علاج على 70 مرفقاً صحياً.

قام أعضاء مجموعة الحماية والمجموعات الفرعية المختصة بحماية الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والإجراءات المتعلقة بالألغام بتوسيع نطاق تقديم خدمات الطوارئ لتلبية الاحتياجات المتزايدة في محافظة إدلب. وقدم 14 من أعضاء المجموعة 15,651 تدخل حماية إلى 11,907 فرداً (4,438 فتاة و2,281 فتى و4,215 امرأة و973 رجلاً) في محافظتي إدلب وحلب. وكانت الخدمات الرئيسية التي قدمتها الجهات الفاعلة في مجال الحماية خلال الفترة من 26 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير هي: الإسعافات الأولية النفسية لـ 3,326 فتاة؛ و993 فتى، و3263 امرأة و706 رجلاً، والدعم النفسي والاجتماعي لـ 264 فتاة و242 فتى؛ وتوزيع اللوازم الصحية النسائية على 132 فتاة و963 امرأة، وتقديم التوعية بالمخاطر لـ 769 فتاة، و891 فتى، و241 امرأة، و203 رجلاً.

2.2. منطقة عفرين

وفقاً لما ذكرته مصادر محلية، فقد نزح ما يقدر بنحو 15,000 - 30,000 شخص من المجتمعات المحيطة إلى وسط منطقة عفرين منذ 20 كانون الثاني/يناير. ويقيم النازحون في منازل تعود لأقاربهم أو في مباني غير مكتملة. ومع وصول المزيد من النازحين، يصبح الجزء الأوسط من تلك المنطقة مكتظاً، مما يفرض ضغطاً على الخدمات والأعمال التجارية. وتفيد التقارير بأن الكهرباء قد قطعت في البلدة وارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسب تتراوح بين 10 و30 في المئة. كما أن المياه محدودة نظراً لتوقف توفيرها من خلال شبكة الأنابيب في 27 كانون الثاني/يناير، وذلك بسبب الغارات الجوية المزعومة بالقرب من سد 17 نيسان. وأفادت مصادر أخرى أن ذلك يرجع إلى نقص الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه، حيث تفيد التقارير أن إمدادات الوقود في المنطقة توشك على النفاد. ويعتمد المدنيون في البلدة على نقل المياه بالشاحنات لتلبية احتياجاتهم من المياه، على الرغم من أن نقص الوقود قد أدى إلى رفع سعر الـ 1,000 لتر من المياه من 1,200 ليرة سورية إلى 2,500 ليرة سورية، بحسب ما ورد. وقد ارتفعت أسعار الوقود بسبب توقف شحنات الوقود المارة عبر منطقة عفرين. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أعلنت الإدارة الذاتية في عفرين إغلاق المدارس والجامعة بسبب تصاعد القصف في بلدة عفرين.

كما تم الإبلاغ عن النزوح إلى مناطق تخضع لسيطرة الحكومة السورية. وحتى الآن، سجل الهلال الأحمر العربي السوري 383 أسرة نازحة (1,915 شخصاً)، من بينهم 233 يقيمون حالياً في مدينة حلب، و100 في بلدة نبل، و25 في بلدة الزهراء، و25 في قرية تل جبين. ويقوم الهلال الأحمر العربي السوري بتزويد النازحين بالوجبات الجاهزة للأكل. كما وصل الهلال الأحمر العربي السوري مساعدات غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي لما لا يقل عن 1,000 شخص، وتوجد خطط طوارئ لتقديم مساعدات مماثلة لنحو 30,000 شخص. كما أفادت التقارير الواردة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستساعد حوالي 30 أسرة نازحة من عفرين وقيميون في شقق في مدينة حلب من خلال دعم المأوى وإعادة التأهيل.

وفي الفترة من 2 إلى 3 شباط/فبراير، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان اللوازم التالية إلى فرع الهلال الأحمر العربي السوري في منطقة عفرين: 32 مجموعة لوازم صحية إنجابية تكفي لحوالي 2,200 حالة حمل؛ و1,200 مجموعة لوازم صحية (700 مجموعة للإناث، و500 مجموعة للرجال)، و2,000 منديل صحي.

وتفيد التقارير الواردة بأن السلطات المحلية في منطقة عفرين تواصل منع النزوح من عفرين. ومع ذلك، قيل في 6 شباط/فبراير أن العديد من المدنيين، الذين لم يكونوا أصلاً من عفرين، قد سُمح لهم بالعبور إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية عبر معبر الزيارة في عفرين. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، أصبحت حرية التنقل صعبة بسبب مصادرة الوثائق الشخصية وتوفير وثائق مؤقتة للنازحين، والقيود المفروضة لمنع التنقل خارج بلدي نبل والزهراء. وتفيد التقارير أن 10% من النازحين لا يملكون وثائق شخصية.

وفي بلدة نبل، تم تحديد مأوى إضافي للاستخدام في المستقبل، إذا لزم الأمر، بما في ذلك المدارس التي توجد بها أقبية فارغة يمكن استخدامها كملاجئ جماعية لنحو 60 أسرة، بالإضافة إلى المنازل الفارغة في القرى المحيطة.

تم الإبلاغ عن انفصال أفراد الأسر بسبب النزوح والتجنيد داخل منطقة عفرين والقيود الإضافية على حرية التنقل التي تستهدف الذكور البالغين. وتشير التقارير إلى أن 90% من النازحين الذين وصلوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية كانوا من النساء والأطفال. ولا يتحدث العديد من الأطفال الصغار اللغة العربية، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس بعد وصولهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. وقيل أن ما لا يقل عن خمسة أطفال منفصلين عن ذويهم قد أرسلوا للإقامة مع أقاربهم، وأنهم منفصلون عن آبائهم/مقدمي الرعاية بسبب إغلاق المعابر. وتم نقل طفل واحد غير مصحوب بذويه إلى مدينة حلب للإقامة مع أقاربه.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

تروند ينسن، رئيس مكتب أوتشا تركيا، jensen8@un.org هاتف: (+90) 342 8602211، هاتف محمول: (+90) 530 041 9152
 أنيت هيرنز، نائب رئيس مكتب أوتشا تركيا، hearns@un.org هاتف: (+90) 342 211 8604، هاتف محمول: (+90) 535 021 9574